العرب
الإثنين 2021/08/09
السنة 44 العدد 12143

اشتباكات دارفور تعرّي هشاشة الترتيبات الأمنية في السودان

أزمة ثقة حاضرة بين الحركات المسلحة وقوات الدعم السريع في دارفور

في كل مرة تحدث فيها اشتباكات في دارفور يتم الحديث عن الترتيبات الأمنية المتعثرة في الاقليم التي تحتاج إلى سرعة في تنفيذها بصورة صحيحة، وتجنب العوامل التي تثير دوما خلافات بين الحركات المسلحة وقوات الدعم السريع، ويدفع ثمنها أبناء الإقليم الذين تأثروا كثيرا برحيل قوات حفظ السلام الدولية في بداية العام، وبدأوا يطالبون بعودتها أو ايجاد الصيغة المناسبة لحفظ الأمن والاستقرار لمنع المزيد من التدهور وضياع فرص تحقيق السلام الشامل الذي تسعى إليه السلطة الانتقالية لكنها تصطدم بعثرات في التنفيذ، فإقليم دافور حافل بالتعقيدات ويمثل صورة مصغرة لما يدور في أقاليم أخرى في حالتي النجاح أو الفشل.

قضية شائكة

الخرطوم - تواجه القوات المشتركة التي شكلتها السلطة الانتقالية في السودان بمقتضى بنود ملف الترتيبات الأمنية في اتفاق سلام جوبا كخطوة أولية قبل دمج عناصر الحركات والميليشيات داخل جيش وطني واحد، أزمات عديدة في ولايات دارفور التي تتولى عملية تأمين أجزاء منها بعد رحيل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (يوناميد) ما جعلها غير قادرة بمفردها على التعامل مع الفوضى التي تعم مناطق متفرقة في ولاية شمال دارفور.

وقررت اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ اتفاق جوبا السبت مراجعة وضع الحركات غير الرئيسية التي وقعت على اتفاق جوبا لسلام السودان في 3 أكتوبر الماضي، ويشملها بند الترتيبات الأمنية، على أن ينطبق عليها ما ينطبق على الحركات الرئيسية، وطالبت اللجنة العسكرية العليا المشتركة الخاصة بالترتيبات الأمنية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستكمال وتشكيل آليات تنفيذ اتفاق الترتيبات الأمنية.

ويبدو أن هناك خلافات داخلية بين العناصر المنضوية تحت لواء القوات المشتركة المشكلة حديثا تسببت في الاشتباكات التي اندلعت بين عناصر من الحركات المسلحة داخل هذه القوات وبين ميليشيات في منطقة كولقي أسفرت عن مقتل وإصابة عشرات.

وتتضارب المعلومات حول طبيعة ما جرى في ولاية شمال دارفور، فقد أكدت لجنة أمن الولاية أن قوات أطراف السلام التي تم اختيارها ضمن القوات المشتركة لحماية الموسم الزراعي تعرضت لكمين نصبه مسلحون، الجمعة، أثناء طريقها للانضمام إلى القوة الرئيسية التي سبقتها لمنطقة "تابت" واشتبكت مع جهة لم تُحدد هويتها بعد.

في المقابل، وجهت "تنسيقية أبناء الرحل بشمال دارفور" اتهامات للحركات المسلحة بالاعتداء على المزارعين، وطالبت حكومة الولاية بضبط الجناة وتقديمهم للعدالة، وإخراج الحركات من منطقة "كولقي"، وإجراء تحقيق دولي، داعية الجيش وقوات الدعم السريع للعمل على حماية المدنيين العُزل.

وكشف الحادث الأخير عورات عديدة في بند الترتيبات الأمنية في اتفاق سلام جوبا الذي لم يجر تنفيذه حتى الآن، لأنه لم يراع الخلافات التاريخية للنزاع في دارفور والذي سيكون مهدداً لأي محاولة من شأنها إنزاله على الأرض، إضافة إلى أنه لم يتم ربطه مع باقي ملفات السلطة والثروة والأراضي والحواكير بما يدعم إمكانية تنفيذه وسط أجواء من الثقة تسهل مهمة القوات الأمنية.

> وجود قادة الحركات المسلحة على رأس السلطة التنفيذية لن يكون كافيًا لبناء جسور الثقة بينها وبين قوات الدعم السريع

يوجه أبناء دارفور انتقادات للقوى التي تفاوضت في جوبا لأنها لم تضع اشتراطات وبنود تفصيلية تقوض عمليات التسليح المستمرة في مناطق الهامش التي تستهدف خلق وضعية جيدة عند دمج الجيوش بصورة نظامية، ويتهمون الأجهزة الأمنية الحكومية بالتواطؤ والتقصير لأنها لم تطهّر نفسها من الداخل ما أدى لتجميد عملية إعادة هيكلة المنظومة الأمنية.

وجرى تشكيل القوات المشتركة بضغوط مارستها القيادات العسكرية على الحركات المسلحة التي اتهمت المكون العسكري في السلطة الانتقالية بعرقلة تنفيذ بنود اتفاق السلام في شهر مايو الماضي، وتتكون من عناصر تابعة للقوات المسلحة والدعم السريع وجهاز المخابرات العامة، وحركات الكفاح المسلح.

وكان من المقرر أن يتكوّن القوام الأساسي للقوات من 12 ألف جندي وضابط نصفهم من الأجهزة الأمنية الحكومية، والنصف الآخر من الحركات المسلحة، لكن حتى الآن لم يجر استكمال تشكيلها وتتواجد في المناطق الهادئة نسبيًا التي لا تتسم بتعقيدات الصراع القبلي المعروفة في دارفور.

ومن المؤكد أن هناك أزمة ثقة سياسية ما زالت حاضرة بين الحركات المسلحة وقوات الدعم السريع على وجه التحديد، وأن مرارات الحروب السابقة لن يكون من السهل نسيانها في ظل التوتر القبلي والمجتمعي الحالي، بالتالي فالرغبة في الهيمنة مازالت حاضرة لدى قوى كان لديها نفوذ في الهامش أثناء فترة الرئيس السابق عمر البشير.

ويقول مراقبون إن وجود قادة الحركات المسلحة على رأس السلطة التنفيذية لن يكون كافيًا لبناء جسور الثقة بين الطرفين، وإن عدم التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع جميع القوى التي لديها ثقل سياسي وعسكري يجعل الحركات الموقعة على اتفاق جوبا في حالة تحفز مستمر لضمان الحفاظ على مكاسبها، في وقت تريد قوات الدعم السريع أن تكون طرفاً مؤثراً في معادلة الأمن والسلطة في مناطق الهامش.

ولفتت حركة جيش تحرير السودان، جناح مصطفى تمبور والتي انضمت لاحقاً لاتفاق جوبا، إلى أن الحادث الأخير ليس له علاقة بالصراعات القبلية كما يروج البعض وأنه "مفتعل عبر تنظيم دقيق يهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار، وإعاقة عملية الانتقال السياسي في السودان عموماً، ودارفور خصوصاً".

آدم والي

المنفلتون يعرفون خطط القوات المشتركة مما يسهل استهدافها

وفسر متابعون هذه الاتهامات على أنها موجهة إلى قوات الدعم السريع التي تملك علاقات قوية مع ميليشيات مسلحة في هذه المناطق، ما يبرهن على أن الفجوة مستمرة وإنزال ملف الترتيبات الأمنية على الأرض قد يكون حلما بعيد المنال، بل إن الخطوة المبدئية التي اتخذتها السلطة الانتقالية ربما تصبح غير قابلة للتنفيذ إذا لم يجر تحصينها بخطوات سياسية ومجتمعية متماسكة في الهامش تدعم نجاحها في مهمتها.

وأوضح عضو الأمانة السياسية بحركة جيش تحرير السودان، جناح منى أركو مناوي، آدم والي، أن القوات المشتركة غير قادرة على ضبط الأوضاع الأمنية في دارفور، لأن المنفلتين الذين تسببوا في الحادث الأخير محسوبين على أطراف مشاركة ضمن هذه القوات ولديهم معرفة بتحركاتها وخططها الأمنية بالتالي من السهل استهدافها، والأمر قد يتكرر مرات عديدة لاحقا.

وتساءل في تصريح خاص لـ"العرب" لماذا تقدمت القوات المحسوبة على الدعم السريع إلى منطقة "تابت" في شمال دارفور من دون أن تصطحب معها قيادات الحركات المسلحة؟ ومن المسؤول عن الاعتداء على المزارعين وطردهم من أراضيهم قبل اندلاع الاشتباكات؟ مشيراً إلى أن الحركات المسلحة تنتظر نتائج التحقيق في الحادث للتعرف عن المتسبب في تأزم الأوضاع في دارفور.

واتخذت السلطة الانتقالية خطوات متلاحقة لتقويض الهوة التي قد تؤدي إلى تفسخ القوات المشتركة، وأرسل مجلس السيادة، السبت، لجنة تقصي حقائق برئاسة عضو المجلس محمد حسن التعايشي إلى مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور.

وشكل المجلس لجنة أمنية برئاسة القائد الثاني لقوات الدعم السريع الفريق عبدالرحيم حمدان دقلو وممثلين للقوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن والمخابرات العامة والنائب العام بجانب عضوية جميع الحركات المسلحة لضبط الأوضاع الأمنية.

وأشار آدم والي لـ"العرب" إلى أن دارفور تعرضت لما يشبه الجريمة المتكاملة في حقها عندما قبلت السلطة الانتقالية برحيل قوات الأمم المتحدة (يوناميد) قبل أن تنتهي من تنفيذ بنود الترتيبات الأمنية، لأن البديل الذي يتمثل في قوات الدعم السريع طرف غير مقبول به في الهامش، وكان جزءاً من الصراع الدائر وثمة ضباط ارتكبوا جرائم من قبل يتواجدون حتى الآن معها، وتعرف عليهم مواطنون في ولايات الإقليم.

وبات المكون العسكري والحركات المسلحة بحاجة إلى ميثاق جديد شامل يقضي بالتعامل بجدية مع الأوضاع الراهنة التي أصبحت فيها الدولة السودانية رهينة منظومات أمنية متعددة كل منها يتبع قوى تؤثر على قراراته، ما جعل هناك ما يشبه "الدويلات الصغيرة" داخل الدولة الواحدة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال دخول المجتمع الدولي بفاعلية وتطبيق خبراته الطويلة في عمليات دمج الجيوش والتخلص من التبعية السياسية والعسكرية للقوات العديدة التي تحمل السلاح.

عقد من الدماء يصبغ جنوب السودان

جوبا - ترك العقد المضطرب منذ استقلال جنوب السودان الدولة الفتية أكثر هشاشة من أي وقت مضى حيث يمزقها عدم الاستقرار السياسي والعنف والجوع وتهددها العودة إلى الاقتتال من حين إلى آخر.

وأسفر النزاع الذي طبعته فظائع إثنية وعمليات اغتصاب وتعذيب عن أكثر من 380 ألف قتيل وتسبب بأزمة إنسانية كارثية، فيما لا تزال مناطق عدة تشهد نزاعات محلية.

وبالعودة إلى بداية العقد الماضي، ففي منتصف ليل التاسع من يوليو 2011 انطلقت الاحتفالات مع ولادة الدولة الجديدة وصفق شعب جنوب السودان ورقص مع إعلان نهاية نزاع دموي طويل خاضه من أجل إقامة دولته.

وتولى سلفا كير الرئاسة وعيّن رياك مشار نائبا له. وتزّعم الخصمان المنتميان إلى قبيلتين مختلفتين "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي قادت التحرّك من أجل الاستقلال.

وكانت من بين القضايا الشائكة مسألة ترسيم حدود جديدة ووضع مناطق متنازع عليها غنية بالنفط مثل أبيي.

كما استحوذت دولة جنوب السودان على ثلاثة أرباع احتياطات النفط التابعة للسودان بينما حافظت الخرطوم على سيطرتها على جميع أنابيب النفط ومنشآت التصدير.

وبين مارس ومايو دارت مواجهات بين البلدين على خلفية حق استغلال حقول النفط المحيطة ببلدة إهليلج الحدودية والواقعة ضمن أراضي السودان.

واحتلت قوات جنوب السودان لمدة وجيزة المنطقة التي تساهم في نصف إنتاج الخام، واندلع سجال بشأن تكاليف مرور خط النفط فيما صادر السودان الملايين من براميل خام جنوب السودان.

> العقد المضطرب بالسودان تسبب في أزمة إنسانية كارثية، فيما لا تزال مناطق عدة تشهد نزاعات محلية

وتوقفت دولة جنوب السودان عن الإنتاج في يناير لأكثر من عام، متهمة الخرطوم بسرقة نفطه.

وفي الثالث والعشرين من يونيو 2013، أقال كير نائبه مشار وجميع وزراء الحكومة ونوابهم وعددا من ضباط الشرطة، واتّهمه مشار بالتصرّف بـ"دكتاتورية".

وبعد ليلة من القتال في العاصمة جوبا، أكد كير في السادس عشر من ديسمبر بأن قواته أحبطت محاولة انقلاب نفّذها مشار الذي نفى بدوره الأمر.

واشتبكت وحدات عسكرية متخاصمة داخل الجيش في جوبا واتسع نطاق القتال ليتجاوز العاصمة، إذ غذّته الخصومة بين قبيلة الدينكا التي يتحدّر منها كير والنوير التي ينتمي إليها مشار.

وأطلق ذلك العنان لمجازر متبادلة بين الطرفين تحوّلت إلى حرب استمرت ست سنوات.

وفي أغسطس 2015 وقّع مشار وكير على اتفاق سلام ينص على إعادة تعيين الأول نائبا للرئيس. وعاد إلى جوبا وتم تنصيبه في السادس والعشرين من أبريل 2016. لكن القتال اندلع مجددا بين أنصار الزعيمين في يوليو، ليهرب مشار من البلاد متهما كير بالسعي لقتله.

وبعد ذلك بثلاث سنوات وتحديدا في العشرين من يونيو، التقى كير ومشار لأول مرة بعد عامين، ووقعا في الثاني عشر من سبتمبر على اتفاق سلام جديد لإنهاء الحرب التي أدت إلى نزوح أربعة ملايين شخص.

ومهد ذلك لتشكيل حكومة تتقاسم السلطة في مارس 2020، ليتولى مشار مجددا منصب نائب الرئيس، لكن النزاع المسلّح تواصل. ومددت الأمم المتحدة مهمة السلام مرّات عدة كما الحظر على الأسلحة.

وفي يونيو 2020 اتفق كير ونائبه مشار على مسألة السيطرة على ولايات البلاد العشر، والتي كانت من أبرز النقاط الخلافية بينهما.

لكن بعد عام بأكمله من الاتفاق حذّر تقرير للأمم المتحدة في أبريل الماضي من أن بطء تطبيق اتفاق السلام يعرّض البلاد إلى خطر الانزلاق في "نزاع واسع النطاق".

وبعد أن أفسح كير في الثامن من مايو، بعد تأجيل لأكثر من عام، المجال للنواب المعارضين للانضمام إلى برلمان جديد شرع الفرقاء في الخامس والعشرين من مايو في صياغة المسودة النهائية للدستور. ورغم تأدية البرلمان الجديد في الثاني من أغسطس اليمين الدستورية أعلن قادة الجناح المسلح في حزب مشار في الرابع من أغسطس أنه تمت الإطاحة بالأخير كرئيس للحزب وللجناح المسلح للحركة الشعبية لتحرير السودان، عازين ذلك إلى "إخفاقه التام" في تمثيل مصالحهم. وسموا في بيان سايمن غاتويش دوال قائدا للحركة بالوكالة.

وفي السادس من الشهر الجاري ندد أنصار مشار داخل الحزب بما اعتبروه "انقلابا فاشلا"، لتندلع السبت معارك شرسة بين فصائل متناحرة داخل حزب نائب الرئيس في بلد يجاهد لتجاوز حرب أهلية استمرت خمسة أعوام.

عودة سريعة إلى مربع العنف